المغرب العربي

مئة عام من العمارة في المغرب العربيّ، لمحة تاريخيّة ١٩١٤ – ٢٠١٤

في بادئ الأمر، لا بدّ من التذكير بتنوّع بلدان المغرب العربيّ الخمسة، التي تُعرف بالبلدان المغاربيّة، من حيث التاريخ الحديث والتطوّر السياسيّ، مع ما كان لحجرَي الأساس هذين من تأثير على تطوّر الإنتاج المعماريّ خلال القرن الماضي. وفي حين يسهل تحديد نقاطٍ متوازية بين المغرب والجزائر وتونس في هذا السياق، لا سيّما خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، يبقى تاريخ موريتانيا من جهة، وليبيا من جهة أخرى، مختلفًا من حيث منجزات هذين البلدين في مجال التنمية المدينيّة، من دون أيّ مجال للمقارنة مع كلّ ما شهدته الدول المغربيّة الثلاث الأخرى.

المغرب
عبد الرحيم قاسو

شهدت العمارة في المغرب العربيّ خلال القرن العشرين تطوّرًا ملحوظًا على مستوى الاتّجاهات الهامّة التي سلكتها. ويُقسم هذا التطوّر إلى خمس فترات واضحة المعالم:

أواخر القرن التاسع عشر وحتّى الوصاية الفرنسية–الإسبانية في العام ١٩١٢ تتميّز هذه الفترة بظاهرتين، تمثّلت الأولى في التحوّل الجذريّ الذي طال المجتمع المغربيّ على أثر احتكاكه بكلّ ما هو أجنبيّ، خاصّة في المدن الساحليّة. وقد شهد هذا العصر انتقال عدد من التجّار الأوروبيّين للعيش في المغرب، وقيام العديد من القنصليّات والهيئات الدبلوماسيّة التي تتنافس على بسط هيمنتها السياسيّة. في الوقت ذاته، كانت شرارة التغيير والتطوّر قد بدأت تسري في هذا البلد الريفيّ إلى حدّ كبير إنّما المتميّز بمدنه المهمة (٣١ مدينة قديمة تعود إلى ما قبل عهد الوصاية). وقد تُرجم هذا التطوّر على وجه الخصوص باعتماد تقنيّات البناء الجديدة، كالهيكل المعدنيّ وأسقف العقد المبنيّة من طوب، إلى جانب ظهور بعض المنشآت بحلّة عصريّة، كالموانئ والجمارك والمستودعات وغيرها.

من عقد القرن العشرين الثاني إلى الأربعينات

في العام ١٩١٢، وُقّعت معاهدة الوصاية مع إسبانيا وفرنسا، فتُبّتت الهيمنة الأوروبيّة رسميًّا على إحدى الدول الأفريقيّة الأخيرة التي كانت لا تزال تتمتّع بالاستقلال. وكانت السيطرة واضحة لا سيّما في المجالَين الاقتصاديّ والعسكريّ. أمّا من الناحية المدينيّة، فتميّزت هذه الفترة بإدارة قويّة، إلى جانب إدارة المخزن التقليديّة. وصارت نقاط الاختلاف واضحة جدًّا بين المنطقة الخاضعة للسيطرة الفرنسية، وتلك الخاضعة للحكم الإسبانيّ، ومدينة طنجة المحتكمة للسلطة الدوليّة. لكنّ التوجّه بقيَ نفسه، حيث تمّ تعيين ممثّل للمدينة، اختير في معظم الوقت من السلك العسكريّ، يفرض سلطته على الباشا، الممثّل المحلّي للسلطان.

يُعتبر هيوبرت ليوطي، المقيم العامّ الفرنسيّ في المغرب آنذاك، إحدى الشخصيّات الهامّة من دون منازع في تلك الحقبة. فقد أطلق سياسة طموحة محورها الحفاظ على الثقافة المحلّية، وإنشاء مدن جديدة وحديثة. فأحاط نفسه بمجموعة من المحترفين، بعضهم من المتحف الاجتماعيّ في باريس. في هذا السياق، استعان مثلًا بالمخطّط المدينيّ هنري بروست لإنشاء أوّل هيئة تُعنى بالقضايا المدينيّة. وبدءًا من العام ١٩١٥، وضع بروست المخطّطات التوجيهيّة للمدن الرئيسية، كالدار البيضاء، الرباط، فاس، مكناس ومراكش. في الفترة نفسها، ساهم إطلاق مصلحة الفنون الجميلة في حماية المواقع الأثريّة القديمة المجاورة لتلك المدن المصمّمة حديثًا. طبعت تلك الحقبة موجةٌ عارمةٌ من البناء ما لبثت أن أعاقت الحربُ العالميّة الأولى زخمَها. ففي ذلك الوقت، انطلقت ورشة ضخمة في البلد، التمّ حولها المعماريّون ومهندسو المناظر الطبيعية والمهندسون والبنّاؤون والحرفيّون... باختصار، نشط في تلك الفترة مهنيّون من آفاق وجنسيّات مختلفة، منهم الإسبان والإيطاليين والفرنسيين واليونانيين والجزائريين والتونسيين.

وعكست الابتكاراتُ المحلّيةُ مجموعَ المحاورات الأسلوبية، كالانتقائية، والعقلانيّة الكلاسيكية، و الآرت نوفو، والفنّ الموريسكيّ، وفي وقت لاحق ظهر الآرت ديكو، والنظريّة الوظيفيّة والعقلانيّة الحديثة... ورافقت هذا التنوّعَ حرّيةُ الإبداع التي طبعَتِ الأراضي الجديدة حصريًّا، وأتقن جيل من معماريّي المدينة مختلف الأساليب بغية الاستفادة من تلك الحرّيّة. ووُلِد إذ ذاك نوعٌ جديدٌ من العمارة متكيّفٌ مع هذا السياق، فعمد العديد من المعماريين، أمثال ماريوس بوير، وأوغست كاديت، وإدموند بريون، وألدو مناسي، وهيبوليت ديلابورت وغيرهم، إلى مضاعفة ابتكاراتهم التي نَمّت عن إبداعٍ متزايد، ما عكس طابعًا مميّزًا من الدينامية والحيوية. شهدَت هذه الفترة أيضًا تنفيذَ عددٍ من الإنجازات «المفضّلة» بحسب متطلّبات السكّان المحلّيّين، مثل حيّ الحبوس في الدار البيضاء، أو ديور الجامع في الرباط، وقد أبصرت النور على يدِ ألبرت لابراد، وأوغست كاديت وإدموند بريون منذ العشرينات، إلى جانب بعض المدن العمّاليّة الواقعة على مقربة من المناطق الصناعيّة أو في مناطق التعدين، أحياء مثل لافارج في الدار البيضاء أو «أو سي بي» في بوجنيبة.

أمّا معالمُ التطوُّرِ في المنطقة الواقعة تحت الحكم الإسبانيّ فلم تكن على قدمٍ من المساواة، ويعود السبب في ذلك إلى القطيعة التي نتجت عن الحرب الأهليّة في إسبانيا. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى عدد من المباني البارزة في المدن الشماليّة الرئيسيّة، كتطوان ووادي العرائش ومليلية، وهي تعود إلى عشرينات ذلك القرن.

من أربعينات القرن إلى سبعيناته

في نهاية الحرب العالميّة الثانية التي طُبعت رمزيًّا بإنزال القوّات الأميركيّة، لحقَ تطوُّرٌ ملحوظ بالإنتاج المعماريّ على امتدادِ الأراضي المغربيّة. وعلى غرار التغيّرات التي طالت التيّارات الفكريّة والأساليب المعماريّة آنذاك، تميّزت الإنجازات الجديدة خلال الخمسينات بطابع حديث ومعاصر تمامًا، وقد خلت من التزيين والزخرفة. أمّا التأثيرُ الأجنبيّ فكان جليًّا، لا سيّما في بعض المدن كالدار البيضاء أو ميناء ليوطي (القنيطرة راهنًا). ونذكر من المعماريّين البارزين الذين واكبوا ذلك العصر، جان فرانسوا زيفاكو، وإيلي أزاغوري، ودومينيكو باشيانو، وألكسندر كورتوا، وليوناردو موراندي وغيرهم.

لم تخلُ تلك الحقبة أيضًا من طرح مخطّطات توجيهيّة جديدة وعصريّة، تعود للمعماريّ ميشال إيكوشار وفريقه، الذي أولى مسألة الإسكانِ الجماعيّ اهتمامًا خاصًّا. في الواقع، تضاعفت في السنوات الأخيرة للوصاية عمليّاتُ بناءِ مساكنَ جماعيّة للأوروبيّين والمغاربة على حدّ سواء، حين جرى أيضًا اعتمادُ نسيجِ إكوشار كحلٍّ تخطيطيّ يهدف إلى احتواء الأحياء الفقيرة. ما لا شكّ فيه أنّ هذه النزعة تراجعت بعد الاستقلال في العام ١٩٥٦، لكنّ العمليّات التي سبق إطلاقها في بداية الخمسينات استمرّت في التطوّر والتكثّف لعدّة سنوات لاحقة.

وشكّل الزلزالُ الذي ضرب أغادير في العام ١٩٦٠ الفرصةَ التي دفعت المغرب إلى خوضِ أوّل عمليّة إعادة إعمار شاملة. في الواقع، تعود عمليّة إعادة بناء المدينة إلى مجموعة من المعماريّين الحداثيين الشباب، لا سيّما من الدار البيضاء والرباط، الذين وجدوا الفرصةَ للتعبير عن أنفسهم من خلال هذه المبادرة الشاملة التي أُطلقت في المغرب المستقلّ. وخير شاهدٍ على تلك الحقبة هي التخطيطات المناظريّة والمباني العامّة التي أنجزتها نخبة من المعماريّين مثل مراد بن مبارك، إيلي أزاغوري، أرماند أمزالاغ، هنري تستمان، رافائيل موريتي، جان فرانسوا زيفاكو وآخرين.

بعدها في الستّينات، انتشرت مباني المدرسة الوحشيّة على نحو لافت في المدن الكبرى، في حين كانت العمارة لا تزال تتميّز بالطابع المواكب لما كان يُنتج في أماكن أخرى من العالم.

شكّلت أواخر الستّينيات بداية فترة انتقاليّة، طبعتها تغيّراتٌ اجتماعيّةٌ جذريّة ترافقت مع الهجرة الكثيفة لليهود المغاربة من جهة، والأوروبيّين الذين كانوا لا يزالون متواجدين نسبيًّا في المدن المغربيّة، من جهة أخرى. وفي السبعينات ساهمت مغربةُ الاقتصاد، إلى جانب مختلف الأزمات الاجتماعية والسياسية، في عرقلةِ النموّ في البلاد، ومع أنّ الإنتاج المعماريّ لم يتوقّف في ذلك الوقت إلّا أنّه تباطأ كثيرًا.

من سبعينات القرن إلى ثمانيناته

برز في هذه الفترة برنامج التعديل الهيكليّ، مع ما تأتّى عنه من تخفيض الإنفاق العامّ، فتراجعت نسبة استثمارات الدولة على نحو جذريّ، فيما اقتصرت مشاريع المنشآت الكبيرة في ذلك الوقت على عدد محدود، لا سيّما في مجالات معيّنة كالتعليم أو الصحّة، وهي التي كانت تغذّي المشاريع المعماريّة الهامّة.